العرب
الخميس 2019/10/24
السنة 42 العدد 11507

هل تأخرت ألمانيا في تحركها لقيادة أوروبا بالشرق الأوسط

برلين تتحرر من الحياد الإيجابي المكبل لإرادتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

الانسحاب الأميركي من شمال سوريا خلف صدمة وخيبة أمل في صفوف الأوروبيين الذين لطالما القوا بمسؤولية الدفاع عن المصالح والقيم الغربية على كاهل الولايات المتحدة، ويشعر الأوروبيون اليوم أنهم ارتكبوا خطأ استراتيجيا يستوجب تداركه بسرعة. ولعل ألمانيا الأكثر تأثرا من تغير العقيدة الأميركية وبدأت تتعالى أصوات داخلها تطالب بإعادة مسك زمام المبادرة في الملفات التي تلامس جوهر المصالح الأوروبية والمشاركة بفاعلية أكبر على المسرح الدولي، وسط وعي متزايد بأن الاستمرار في هكذا نهج سيؤدي إلى ضمور أوروبا أمام التحولات الدولية العاصفة وتوجه العالم نحو التعددية القطبية، مع بروز قوى مثل روسيا.

مساع ألمانية لإعادة تشكيل المشهد في سوريا

صابرة دوح
كاتبة تونسية

خرجت ألمانيا عن تحفّظاتها السابقة بشأن إرسال قوات إلى مناطق النزاع، بطرح مبادرة لإقامة منطقة آمنة مراقبة دوليا تكون أحد أطرافها في شمال شرق سوريا، وذلك بالتزامن مع تصاعد أصوات خاصة داخل حزب المستشارة أنجيلا ميركل تدفع باتجاه إرسال الآلاف من الجنود الأوروبيين، للحفاظ على مصالح القارة وصدّ التهديدات القادمة من هناك.

وعرضت وزيرة الدفاع الألمانية أنيجريت كرامب كارنباور الأربعاء، ملامح المبادرة المستلهمة من مهمة "مينوسما" الأممية لإحلال الاستقرار في مالي، أمام لجنة شؤون الدفاع في البرلمان الألماني (بوندستاغ).

> **واشنطن انسحبت من شمال شرق سوريا دون تنسيق مع الأوروبيين رغم أنّ الطرفين منخرطان في تحالف ضد داعش في المنطقة، وهي النقطة التي أفاضت الكأس**

وذكرت الوزيرة الألمانية أن المهمة يجب أن تكون الفصل بين أطراف النزاع في شمال سوريا، ومراقبة وقف إطلاق النار، ورصد الوضع هناك، ومراقبة المناطق، واتخاذ إجراءات في حال انتهاك القواعد السارية هناك، لافتة إلى أن تلك المنطقة الآمنة يمكن تقسيمها إلى قطاعات تتولّى ألمانيا مسؤولية أحدها.

وكانت كرامب كارنباور قد أعلنت الأحد الماضي أنها ستطرح المبادرة على هامش اجتماع وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي (ناتو) في بروكسل الخميس والجمعة.

وحذّرت من أن الوضع في سوريا يؤثّر على المصالح الأمنية لأوروبا ولألمانيا بشكل كبير، منتقدة بشدّة السلبية التي طبعت سلوك ألمانيا والأوروبيين في القضية السورية قائلة "هم كالمتفرجين من وراء سياج".

تخوفات برلين

معلوم أن ألمانيا، أحد أبرز المتأثرين غير المباشرين بالنزاع الدائر في الشمال السوري، خاصة مع احتضانها لنحو ثلاثة ملايين تركي وكردي، فضلا عن خشيتها من أن أي حرب قد تنتهي بموجة هجرة شبيهة بتلك التي عايشتها قبل نحو ثلاث سنوات، والتي شكّلت بالنسبة لها كارثة حينما نجح اليمين المتطرف في استثمارها لصالحه.

وقد يكون التحرّك الألماني متأخرا جدا، خاصة إذا ما نجحت روسيا في فرض تطبيق الاتفاق الذي تم التوصل إليه الثلاثاء في لقاء قمة بسوتشي بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان، والذي يقوم أساسا على تفعيل اتفاقية أضنة الموقّعة عام 1998 بين دمشق وأنقرة.

وأبدى الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ الذي تواصل في وقت سابق مع وزيرة الدفاع الألمانية فتورا بشأن مقترحها لإنشاء منطقة آمنة بحماية دولية في شمال سوريا، معتبرا في تصريحات له الأربعاء أنّ الحل يجب أن يشمل الأطراف الفاعلة "على الأرض".

وتشارك ألمانيا في التحالف الدولي ضد داعش في كل من سوريا والعراق عبر تقديم الدعم اللوجستي، بيد أنه ليست لديها عناصر مقاتلة على الأرض، رغم الضغوط الأميركية التي طالبتها على مدى الأشهر الماضية بأن تكون فاعلة أكثر، وتتحمّل جزءا من المسؤولية.

ولطالما كانت ألمانيا تتجنّب المشاركة العسكرية في النزاعات الدولية، بالنظر إلى التجربة المريرة التي عايشتها في الحربين العالمية الأولى، وخاصة الثانية التي خلّفت ندوبا عميقة في وجدان الألمان، بيد أن برلين بدأت تتخلّى تدريجيا عن سياسة "الحياد الإيجابي" وسط دعوات تطالب بضرورة التحرك بفاعلية أكبر على المسرح الدولي في ظل تحولات العالم.

وهناك وعي متنام من أنّ الاستمرار في ذات الإستراتيجية القائمة على بناء اقتصاد قويّ غير كاف، وأنه حان الوقت لألمانيا لإعلان قيادة قاطرة القارة العجوز ليس فقط على الصعيد الاقتصادي بل وحتى الدبلوماسي ولمَ لا الأمني، خاصة في ظل عدم وجود طرف أوروبي قادر على لعب هذا الدور، فبريطانيا تعاني من أزمة داخلية معقّدة في علاقة بمطبّ البريكست، وفرنسا، التي يحاول جاهدا رئيسها إيمانويل ماكرون إنعاش نفوذها، تبدو عاجزة في ظل الضغوط الاقتصادية التي تعانيها وتحركات "السترات الصفراء" وإن خفت.

ويشكّل التغيّر في العقيدة الخارجية لواشنطن المتوخاة منذ الحرب العالمية الثانية، وتوجّه الولايات المتحدة نحو التقوقع الذاتي حافزا كبيرا لألمانيا لمغادرة "الربوة".

سوريا ما بعد الانسحاب الأميركي

مثّل تصدّر الولايات المتحدة الدفاع عن القيم والمصالح الغربية، محط ارتياح أوروبا واطمئنانها، بيد أنه ومنذ تولي الرئيس دونالد ترامب السلطة ورفعه شعار "أميركا أولا" وما رافقه من خطوات مثيرة للجدل سواء على مستوى "السياسة الحمائية"، التي انتهجها على الصعيد الاقتصادي وانسحابه الأحادي من الاتفاق النووي مع إيران، بدأ العقل الأوروبي يستشعر التهديد.

وشكّل الانسحاب الأميركي من شمال شرق سوريا من دون تنسيق مع الأوروبيين رغم كون الطرفين منخرطين في تحالف ضد داعش في المنطقة، النقطة التي أفاضت الكأس وسط قناعة أوروبية بأنه حان الوقت لمسك زمام المبادرة وتولّي مهمة الدفاع عن مصالحهم وأمنهم القومي بأنفسهم وعدم رهن مصيرهم بتقلبات السياسة الأميركية.

وفيما تطرح وزيرة الدفاع الألمانية ضرورة أن يكون التحرّك ضمن إطار دولي أشمل، هناك أصوات من داخل حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الذي تقوده المستشارة ميركل تضغط باتجاه إرسال قوة أوروبية وازنة مشكّلة من الآلاف من الجنود لسوريا، وإن كان مع التنسيق مع الدول الفاعلة في المنطقة.

ودعا خبير الشؤون الخارجية بالحزب المسيحي الديمقراطي، رودريش كيزه فيتر إلى تأسيس منطقة حماية إنسانية شمالي سوريا، والاستعانة في تنفيذ ذلك بما يتراوح بين 30 ألف و40 ألف جندي من دول الاتحاد الأوروبي. وحذّر من أنه "إذا لم نواصل، نحن الأوروبيين، بذل الجهود، سنصبح أُلعوبة... إذا لم تصبح لنا مشاركة هناك، سنستشعر التداعيات بشدة على الأراضي الأوروبية".

وسبق وأن طرح رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني الذي ينتمي أيضا إلى حزب ميركل، الأحد، ذات المقترح. وقال نوربرت روتغن في تصريحات لشبكة "إيه.آر.دي" الألمانية إنه يتعيّن اتخاذ مبادرة أن تكون السيطرة على الوضع الأمني في هذه المنطقة مسؤولية المجتمع الدولي، وليست تركيا وحدها، مضيفا أن دول بريطانيا وألمانيا وفرنسا مطالبة الآن بذلك. وقال "لن يقوم أحد بشيء بخلاف الأوروبيين".

ويرى محللون أن الدعوات الألمانية إلى التحرّك بشكل أكبر في المسرح السوري، في ظل مخاوف حقيقية من عودة انتعاشة تنظيم الدولة الإسلامية، وموجة نزوح جديدة صوب القارة العجوز، وإحساس بالحاجة إلى إعادة الإشعاع الأوروبي في الشرق الأوسط بعد التراجع الأميركي، قد لا يجد طريقه إلى التطبيق لعدة أسباب، لعل من بينها تباين وجهات النظر بين أعضاء الاتحاد الأوروبي أنفسهم في المقاربة المفترض توخّيها، إلى جانب كون أن هناك لاعبين دوليين مثل روسيا وإقليميين مثل تركيا لن يتعاطوا بإيجابية مع هذه العودة.

ويشير المراقبون إلى أنّ روسيا تأمل في استثمار الانسحاب الأميركي لتكون اللاعب الأوحد في سوريا والناظم لخيوط الحل هناك، وسط إدراك منها أن النجاح في هذا الملف سيعزّز مكانتها ليس فقط في الشرق الأوسط بل ودوليا أيضا، أما تركيا فهي تنظر إلى القوات الأوروبية على أنها خصم قادم لحماية العدو الكردي، وهو غير مرحب به.

وصرّح المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، الثلاثاء، أن موسكو ليس لديها موقف خاص حتى الآن من مبادرة وزيرة الدفاع الألمانية، بخصوص إنشاء منطقة آمنة على الحدود السورية التركية، ليأتي الرد الفعلي مساء عبر إعلان موسكو وأنقرة الاتفاق على تقاسم مهمة المنطقة الآمنة بينهما.

ويبدو جليّا أن الأوروبيين أدركوا الخطر متأخرا جدا، وسط شكوك كبيرة في إمكانية إحداث الفارق وقلب الموازين الحالية، وأن أقصى ما قد يقدّمونه هو الضغط الدبلوماسي عبر منصة الأمم المتحدة سواء في القضية السورية كما في غيرها. وحتى ألمانيا نفسها فرغم وعي ساستها بضرورة التحرّك وتدارك الوضع إلا أنهم لم يبلوروا بعد استراتيجية واضحة لتحقيق الهدف المنشود، وإزاء هكذا حال فإن الخلاصة أنه ليس هناك طرف جاهز حاليا لقيادة القاطرة الأوروبية إلى الشرق الأوسط أو غيره من أجزاء العالم.

أوروبا موحّدة في إدانة أنقرة ومنقسمة بشأن العقوبات

ستراسبورغ (فرنسا) – تستعد الدول الأوروبية لفرض عقوبات تجارية جديدة ضد تركيا بسبب هجوم الأخيرة على أكراد سوريا، بشرق الفرات شمال شرق البلاد الذي يعيش على وقع حرب منذ عام 2011.

وندّد مشرّعو الاتحاد الأوروبي الأربعاء بالهجوم التركي الذي يستهدف إقامة "منطقة آمنة" في شمال شرق سوريا، مما يمهّد الطريق أمام فرض عقوبات مالية أوروبية جديدة على أنقرة.

واحتجّت حكومات دول الاتحاد الأوروبي على توغل أنقرة، لكن هذه الحكومات منقسمة بشأن كيفية الرد عليها. وليس للمشرّعين الأوروبيين رأي مباشر في قرارات السياسة الخارجية للتكتل، لكن يمكنهم الحد من تمويل الاتحاد المهمّ لتركيا.

وتسعى أنقرة إلى إقامة "منطقة آمنة" على طول الحدود مع شمال شرق سوريا والذي يبلغ 440 كيلومترا. واتفقت الثلاثاء مع روسيا على خطوات لانسحاب وحدات حماية الشعب الكردية أكثر من 30 كيلومترا من الحدود على أن يعقبها قيام قوات الجانبين بدوريات مشتركة في عمق عشرة كيلومترات، وهو اتفاق وصفه دبلوماسي أوروبي كبير بأنه "نكسة كبيرة لحلف شمال الأطلسي" بعد انسحاب القوات الأميركية الذي أقلق التحالف العسكري.

وقال السياسي الألماني المنتمي إلى يمين الوسط مايكل جاهلر، متحدثا نيابة عن أكبر تجمّع سياسي في البرلمان الأوروبي "نطالب تركيا بانسحاب فوري من سوريا".

ويدعو مشروع قرار من المتوقّع أن يوافق عليه مشرّعو الاتحاد الأوروبي الخميس، ويحظى بتأييد كلّ الكتل السياسية في البرلمان لاتخاذ "إجراءات اقتصادية مناسبة ومحددة ضد تركيا".

وتدعو مسودة القرار، التي لا تزال موضوعا لتعديلات طفيفة، لتجميد المعاملة التفضيلية للصادرات الزراعية التركية لدول الاتحاد الأوروبي.

ويحث مشروع القرار أيضا على تعليق الاتحاد الجمركي للاتحاد الأوروبي مع أنقرة، وهو إجراء من شأنه أن يؤثّر بالسلب على حجم التبادل التجاري السنوي بين 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي وتركيا والذي تقدّر قيمته بمبلغ 200 مليار يورو (222.3 مليار دولار).

وعلى الرغم من أنه ليس للمشرّعين الأوروبيين رأي مباشر في العقوبات ذات الصلة بالتجارة فإن لهم نفوذا في ما يخص القدرة، مثلا، على خفض التمويل السنوي المقدّم لأنقرة، والبالغ نحو 250 مليون يورو، في إطار عمليتها المطوّلة للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وهو خيار تؤيده مجموعة يمين الوسط في المجلس الأوروبي.

كما بوسع البرلمان كذلك عرقلة أيّ تمويل جديد من الاتحاد الأوروبي لمساعدة أنقرة على التعامل مع ثلاثة ملايين لاجئ سوري على أراضيها، كثير منهم ترغب تركيا في إعادة توطينهم في "المنطقة الآمنة".

وجاء في نص مشروع القرار، الذي اطلعت رويترز على نسخة منه، أن المجلس "يرفض بشكل قاطع" طموحات تركيا بشأن المنطقة الآمنة، ويحثّ أيضا على فرض عقوبات على الأتراك المسؤولين عن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في الهجوم على المنطقة التي يسيطر عليها الأكراد في شمال سوريا.

ويطالب النص كذلك مجلس الأمن الدولي بإصدار قرار بإنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا بموجب تفويض من الأمم المتحدة.

وتأتي هذه الخطوات الأوروبية الجديدة، بعدما قدّمت برلين خطة جديدة لإقامة منطقة آمنة شمال سوريا تكون تحت حماية دولية، وهو مقترح اعتبرته العديد من المصادر السياسية الأوروبية تحوّلا لافتا في موقف ألمانيا على وجه الخصوص، وفي مواقف الاتحاد الأوروبي حيال الأزمة السورية.

ورغم أن البعض من المراقبين، يؤكّدون أن الخيار الألماني هو وليد سياسة ألمانية جديدة تريد القطع مع ماضيها المكبّل بسياسة الحياد الايجابي، فإنّ الكثير من المتابعين يشدّدون في المقال على خطوة برلين معزّزة بحصيلة مداولات أوروبية – أوروبية تسعى إلى تحرّك أوروبي ذاتي التوجه لحماية أوروبا من تداعيات استمرار الأزمة في سوريا.

واستحسنت عدة دول التحرّك الألماني، لكن المسألة مازالت مثيرة للجدل داخل ألمانيا، بما يؤشر إلى توجّهات تروّج في برلين لدفع ألمانيا لتكون أكثر حيوية في الانخراط العسكري المباشر داخل المناطق الساخنة في العالم.

وقال وزير خارجية ألمانيا إن هناك عقبات كبيرة لتدويل حل الأزمة وأن دعوة وزيرة الدفاع الألمانية أنجريت كرامب-كارنباور أثارت "درجة من الانزعاج بين حلفاء ألمانيا".

ونقل عن مصادر في وزارة الدفاع الألمانية، الأربعاء، أن كرامب-كارنباور تريد أن تطلب موافقة مجلس الأمن الدولي على إنشاء المنطقة الآمنة في شمال سوريا.

ونقل عن مسؤولين أوروبيين أن الاقتراح يحرك مياه ساكنة متعلقة بغياب الفعل الأوروبي المباشر عما هو شأن يمسّ الأمن الجماعي لدول الاتحاد الأوروبي، وأن موقف روسيا المتمهّل في اتخاذ موقف من مبادرة برلين، يعكس مصلحة تراها موسكو في دفع الأوروبيين للانخراط داخل الملف السوري، أملا في إقناع العواصم الأوروبية في الإفراج عن المساهمات المالية الضرورية لإعادة إعمار سوريا، والانخراط في إعادة اللاجئين.

وأعلن المندوب الأميركي لدى الناتو أن الاقتراح الألماني لإنشاء قوة سلام دولية في شمال سوريا اقتراح بناء، داعيا إلى إجراء تحقيق دولي في جرائم حرب مزعومة ارتكبت بشمال سوريا، فيما رفضت موسكو المقترح الألماني.

> **حكومات الاتحاد الأوروبي تحتج على توغل الجيش التركي في شرق الفرات، لكن مواقفها بدت منقسمة بشأن كيفية الرد وشكل العقوبات التجارية التي ستفرض على تركيا**

وذكرت وكالة "ريا نوفوستي" للأنباء الأربعاء، نقلا عن وزارة الشؤون الخارجية الروسية أن روسيا لا ترى حاجة لإقامة منطقة آمنة تحت إشراف دولي في شمال شرق سوريا وهو اقتراح طرحته ألمانيا.

وأبرمت روسيا وتركيا الثلاثاء، اتفاقا ينصّ على نشر قوات سورية وروسية في شمال شرق سوريا لإبعاد مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية وأسلحتهم عن منطقة الحدود السورية التركية، كما نصّ أيضا على أنّ موسكو وأنقرة ستشتركان في مراقبتها.